

Distr.: General  
5 September 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الصومال

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٥٨ (٢٠١٧) والفقرة ٤٤ من قرار المجلس ٢٢٩٧ (٢٠١٦). ويقدم التقرير معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعن التحديات التي واجهت مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أثناء تنفيذ ولايته. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي استجرت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

### ثانياً - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

#### ألف - التطورات السياسية

٢ - واصلت حكومة الصومال الاتحادية الاستفادة من الفرصة التي أتاحتها انتخاب محمد عبد الله محمد "فارماجو" رئيساً في شباط/فبراير ٢٠١٧ وما أعقب ذلك من تشكيل حكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء حسن علي خيري. واتخذت خطوات مشجعة من أجل تعزيز العلاقات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي ٦ حزيران/يونيه، زار الرئيس فارماجو كيسمايو حيث وعد بدفع مرتبات الجيش الوطني الصومالي وقوات الدراويش في جوبالاند بانتظام. ويخطط مجلس الوزراء الاتحادي لعقد اجتماعات في عواصم الأقاليم، وقد عُقد أولها في كيسمايو في ١٢ تموز/يوليه.

٣ - ولا تزال الحكومة الجديدة تواجه العديد من التحديات، ومنها التصدي للجفاف والمسائل الأمنية. وتعتزم الحكومة الجديدة الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع شركائها، وهي تشعر بالقلق من أن يكون لنشوب أزمة في المنطقة الأوسع نطاقاً عواقب بعيدة المدى على استقرار الصومال ذاته. ولذلك، فقد آثرت البقاء على الحياد في أزمة الخليج التي نشبت في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤ - وقد أعرب الرئيس "فارماجو" في الملاحظات التي أدلى بها في الذكرى السنوية السابعة والخمسين للاستقلال (٢٦ حزيران/يونيه) وللوحدة بين جنوب الصومال و "صوماليلاند"



(١ تموز/يوليه)، على التوالي، عن الاهتمام باستئناف المحادثات مع "صوماليلاند". وقد دعت إدارة "صوماليلاند" إلى استئناف المحادثات المتوقفة، ولكنها رفضت الدعوة إلى الوحدة.

٥ - وفي ١٨ أيار/مايو، قام رئيس مجلس الشعب، السيد محمد عثمان جوارى، بتحديد أولويات البرلمان العاشر، التي تشمل سن تشريعات جيدة النوعية، ومراجعة الدستور، وتسوية النزاعات، وتحقيق المصالحة. وقد استأنف البرلمان جلساته للدورة الثانية في ٨ تموز/يوليه، والمتوقع أن تستمر هذه الدورة لمدة ثمانية أسابيع وخلالها، ينبغي أن يسن البرلمان تشريعات بالغة الأهمية، بما في ذلك بشأن قانون الانتخابات ومكافحة الفساد. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أصدر مجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي القانون المتعلق بتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية بعد إقراره في مجلس الشعب في ٩ آب/أغسطس. ويمثل هذا خطوة هامة نحو إيجاد مصدر جديد للإيرادات الاتحادية.

٦ - وقد سجل تقدم كبير نحو بدء المرحلة التالية من عملية مراجعة الدستور. فقد شكلت في نيسان/أبريل لجنة برلمانية مشتركة لمراجعة الدستور. وعقد الوزير الاتحادي للشؤون الدستورية مشاورات واسعة النطاق مع النظراء من الولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع المدني بشأن المسائل الرئيسية. وفي ١٩ أيار/مايو، قدم الوزير الاتحادي للشؤون الدستورية خطة رئيسية أولية شاملة إلى المجتمع الدولي لاستكمال عملية المراجعة في غضون سنتين.

٧ - ولا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يجب الاضطلاع به لتعميق النظام الاتحادي، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن تقسيم السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، وتخصيص الإيرادات، وإدارة الموارد الطبيعية، وتحديد الوضع المعلق لمنطقة بنادير، حيث تقع مقديشو.

٨ - وما زالت العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في بعض الولايات الأعضاء في الاتحاد محفوفة بالصعوبات. ففي ١٤ آب/أغسطس، صوت المجلس التشريعي لولاية هيرشيبيلي لإزاحة علي عبد الله عسبلي، رئيس إدارة هيرشيبيلي المؤقتة، مشيراً إلى سوء أدائه وعدم تشاوره مع المجلس. بيد أن الرئيس عسبلي أصر على البقاء في الرئاسة، نظراً إلى أن التصويت لم يتم وفقاً للدستور الولاية. وفي ٢٨ أيار/مايو، طردت الجمعية الإقليمية في جوبالاند عضوين أهما رئيس جوبالاند، الشيخ أحمد إسلام "مادوي"، بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وقمع حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وفي ١٧ أيار/مايو، رفض رئيس الجمعية الإقليمية لبونتلاندا، متعللاً بأسباب إجرائية، اقتراحاً قدمه رئيس بونتلاندا، عبد الولي محمد علي "غاس"، بتوسيع عضوية الجمعية استجابة لمطالب العشائر التي تشكو من نقص التمثيل.

٩ - وقد أسفرت جهود المصالحة في غالمودوغ عن نتائج متباينة. وفي ٣ أيار/مايو، انتخبت جمعية ولاية غالمودوغ أحمد دوالي جيلي "زاف" رئيساً للولاية. وأدى حضور رئيس بونتلاندا حفل تنصيبه إلى تحسين في العلاقات بين الإدارتين، مما أسفر عن بعض التقدم في تنفيذ الاتفاقات من أجل تسوية النزاع في غالكعيو. وبعد فشل المفاوضات في نيسان/أبريل بين الحكومة الاتحادية وتنظيم أهل السنة والجماعة بشأن تقاسم السلطة في غالمودوغ، بدأ الرئيس زاف اتصالات غير رسمية مع التنظيم ومختلف الطوائف تمهيداً لتحقيق المصالحة والوحدة بين إدارته وتنظيم أهل السنة والجماعة في دوسمريب. غير أن المفاوضات

الرسمية لم تبدأ بعد، كما يمكن أن تؤخر النزاعات بين العشائر في هيرالي، بمنطقة جلجدود، مسألة التوصل إلى تسوية نهائية.

١٠ - وفي إطار التحضير للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وانتخابات مجلس المشايخ في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أتمت اللجنة الانتخابية الوطنية في "صوماليلاند" توزيع بطاقات الناخبين في منطقتي أودال والساحل في أيار/مايو. وبدأت مرحلة أخرى من مراحل التوزيع في منطقتي توغطير وماروديجيكس في ٨ تموز/يوليه. وعلى الرغم من أن الرئيس فارماجو قد اشتكى رسمياً من اتفاق ميناء بربرة المعقود بين إدارة "صوماليلاند" وشركة مقرها في الإمارات العربية المتحدة في نيسان/أبريل، فقد حضر وفد رفيع المستوى من الإمارات العربية المتحدة الاحتفال في ١١ أيار/مايو بافتتاح ميناء بربرة.

## باء - التطورات الأمنية

١١ - لا تزال الحالة الأمنية في مقديشو متقلبة، بغض النظر عن بعض التحسينات التي طرأت نتيجة المبادرات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية بالاشتراك مع الإدارات الإقليمية لبنادير. فعلى وجه الخصوص، أدى تشكيل قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو إلى انخفاض في عدد الهجمات التي شنتها حركة الشباب في مقديشو خلال شهر رمضان وبعده، بالمقارنة مع السنوات السابقة: من ٢٦٩ هجوماً في عام ٢٠١٥ و ٢٥٥ هجوماً في عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٨ هجمات في عام ٢٠١٧. بيد أنه على الرغم من الانخفاض في عدد الحوادث الأمنية بصفة عامة خلال شهر رمضان، فقد سجلت زيادة في عدد الإصابات الناجمة عن الهجمات التي تم شنّها بالأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات، مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد أجبرت فعالية العمليات الجارية لتحقيق الاستقرار في مقديشو حركة الشباب على الاعتماد بشكل متزايد على الأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي تشكل مصدر قلق كبير، لأسباب ليس أقلها تأثيرها على المدنيين. وقد أسفرت الحوادث التي وقعت في ٨ و ١٥ و ١٧ أيار/مايو باستخدام مركبات محملة بالمتفجرات، عن مقتل ما لا يقل عن ١١ شخصا وإصابة الكثيرين. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، انفجرت حافلة صغيرة محملة بالمتفجرات المرتجلة عند مدخل بوابة لجنة مقاطعة وذجر، مما تسبب في مقتل ١٧ شخصا وإصابة ٣٠ آخرين. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، انفجر جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة أمام مركز للشرطة، وأعقب ذلك انفجار ثانوي استهدف المسعفين الأوائل، مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى. وفي ١٢ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه، استهدف ما مجموعه تسع قذائف هاون قاعدتي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ملعب مقديشو الرياضي وفيلا الصومال، مما أسفر عن مقتل جندي وجرح اثنين آخرين.

١٢ - وشهدت غالمودوغ وهيرشيلي زيادة في التقلبات بسبب النزاعات العشائرية والتوترات السياسية وأنشطة حركة الشباب. وفي ١٢ أيار/مايو، قُتل سبعة أشخاص في نزاع على الأراضي، بالقرب من دوسمريب، بمنطقة جلجدود. وفي ١١ أيار/مايو، أصيب أحد المدنيين بجروح بعد أن نصب مقاتلو حركة الشباب كمينا لقافلة عسكرية إثيوبية كانت عائدة من هلغين إلى بيليتوين في منطقة هيران. وفي ١٨ أيار/مايو، هاجمت حركة الشباب مواقع إثيوبية في هلغين. وفي ٢٨ أيار/مايو، قتل أربعة أشخاص وأصيب سبعة آخرين بجروح بعد أن قام رجل مسلح بإطلاق النيران بشكل عشوائي على موقع لتوزيع

الأغذية في كاعبودواق، بمنطقة جلجدود. وفي ٧ حزيران/يونيه، تعرضت قاعدة دفاعية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقاطعة مهدي، بمنطقة شيبلي الوسطى، لإطلاق نار كثيف من جانب حركة الشباب.

١٣ - وواصلت حركة الشباب حرب العصابات في المناطق الريفية في وسط وجنوب الصومال. وأفادت تقارير منتظمة بوقوع هجمات على القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي على طول الطرق اللوجستية. وفي حادث كبير، نصبت حركة الشباب كمينا لجنود من الوحدة الأوغندية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي بينما كانوا يقومون بدورية على الطريق الرئيسي بين مقديشو وبراهو في منطقة شيبلي السفلى. وفي هذا الحادث، قتل عدة جنود أوغنديين وأصيب عدة أشخاص. وأفادت التقارير أيضا بشن قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي لعمليات عسكرية مشتركة، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، ضد قواعد حركة الشباب، وشمل ذلك السيطرة لفترة قصيرة على مستوطنتي باريري وجانال، قبل أن تستعيدهما الحركة.

١٤ - وفي تطور هام، انشق زعيم حركة الشباب السابق مختار روبرو أبو منصور عن الحركة لينضم إلى الحكومة الاتحادية في ١٣ آب/أغسطس. وقد انفصل روبرو عن حركة الشباب في عام ٢٠١٣ وأصبح بعد ذلك مستهدفا من الحركة.

١٥ - وتجدد النزاع المسلح في بونتلاندا. ووقعت هجمات جوية وبرية ضد مخابئ حركة الشباب في جبال غال غالو. وفي ٨ حزيران/يونيه، قام مقاتلو حركة الشباب بقتل ما لا يقل عن ٧٠ جنديا من قوات الأمن التابعة لبونتلاندا في قاعدة عسكرية في معسكر أف أرور بالقرب من بوحاصو، مما جعل منه أشد هجوم شنته حركة الشباب في بونتلاندا فتكا منذ عام ٢٠١٠. إضافة لذلك، واصلت المجموعة المنشقة التي أعلنت الولاء للمقاتلين المواليين للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الأنشطة التي تقوم بها بالقرب من قندلا. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، اشتبك مقاتلون مواليون لتنظيم الدولة الإسلامية مع جنود من الدراويش على بعد نحو ٤٠ كيلومترا جنوب غرب قندلا، مما أسفر عن مقتل جندي من الدراويش ومقاتل من المواليين لتنظيم الدولة الإسلامية.

## ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

### ألف- السياسة الشاملة للجميع

١٦ - وُلد المؤتمر المعني بالصومال الذي عقد في لندن في ١١ أيار/مايو زخما جديدا للعمليات السياسية الرئيسية. وعلى صعيد مراجعة الدستور، رحب المؤتمر بالتزام الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بالعمل بشكل وثيق مع البرلمان من أجل المضي قدما بهذه العملية، استنادا إلى العمل الذي تم الاضطلاع به بالفعل.

١٧ - وقد اجتمع وزراء الشؤون الدستورية على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات، في مقديشو، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو، في إطار المشاورات الجارية بين وزارة الشؤون الدستورية الاتحادية وأصحاب المصلحة الصوماليين بشأن مراجعة الدستور. وتجري الاستعدادات لعقد مؤتمر دستوري تشاوري وطني، تقوم فيه الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة بإقرار الخطة الرئيسية لعملية المراجعة.

١٨ - وقد أجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مشاورات مكثفة مع قادة المجتمعات المحلية في مقديشو لالتماس آرائهم بشأن عملية تحديد الوضع النهائي لمقديشو. وقد أصر المحاورون، مع الدعوة إلى أن تكون العملية شاملة للجميع، على ضرورة أن تكون لمقديشو مؤسساتها الخاصة (بما في ذلك رئيس وجمعية إقليمية) على غرار الوضع القائم في الولايات الأخرى الأعضاء في الاتحاد، وأن يكون باب المشاركة السياسية والتمثيل في المؤسسات العامة المقبلة مفتوحاً أمام جميع من يعيش في مقديشو. وطلب زعماء العشائر إلى كيانات الأمم المتحدة مواصلة تقديم دعمها لإجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن الوضع النهائي لمقديشو.

## باء - دعم الانتخابات العامة

١٩ - أعربت الحكومة الاتحادية، في مؤتمر لندن المعني بالصومال، عن التزامها بإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢١، وبوضع القانون الانتخابي بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٢٠ - وتمشيا مع هذه الالتزامات، استكملت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، والتي تعرض الطريقة التي تعتمزم بها تنفيذ ولايتها، بما في ذلك تفاصيل العمليات الانتخابية التي ستضطلع بها، والجدول الزمني للاستفتاء الدستوري والانتخابات العامة. وتسعى اللجنة الآن للحصول على التمويل اللازم للتنفيذ من الحكومة الاتحادية والمناخين. وفي أيار/مايو، افتتحت اللجنة مكتب تسجيل الأحزاب السياسية التابع لها واستضافت حلقة عمل دولية في تموز/يوليه بشأن تسجيل الأحزاب، ضمت هيئات إدارة الانتخابات العربية والأفريقية. وكان الهدف من حلقة العمل هو تعزيز قدرة اللجنة على تسجيل الأحزاب السياسية والاستفادة من الدعم التقني والمالي المقدم من المنظمة العربية للإدارات الانتخابية وكذلك من فريق الدعم الانتخابي المتكامل التابع للبعثة.

٢١ - وفي آب/أغسطس، أطلقت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أول معجم للمصطلحات الانتخابية باللغة الصومالية، الذي وضع بدعم من فريق الدعم الانتخابي المتكامل. ويوفر المعجم إطاراً لغويًا مشتركًا ودقيقًا للتدريب في مجال الانتخابات وبرامج تثقيف الناخبين والتربية المدنية وصياغة التشريعات الانتخابية. وفي آب/أغسطس أيضًا، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي ومنظمة تيرا إنكوغنيثا (أرض مجهولة) دراسة جدوى بشأن الخيارات المتاحة لإطلاق برنامج لبطاقات الهوية الوطنية. وقدمت هذه الدراسة وصفًا للهيكل الذي من شأنه أن يدعم على النحو الأمثل نظام هوية مستدام للصومال على المدى الطويل، ويمكن أن يخدم متطلبات تحديد هوية الناخبين للانتخابات التي تنظم فيما بعد عام ٢٠٢١.

٢٢ - وأوفدت في الربع الأول من عام ٢٠١٧ بعثة من الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية. وخلصت البعثة إلى أن إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢١ سيتقرر إلى حد كبير بناءً على حدوث تحسين مطرد في الحالة الأمنية وإنشاء هيكل وطني لإدارة الانتخابات يقتضي إرساء وجود لجنة وطنية للانتخابات على مستوى الولايات، وتعيين محكمة دستورية وغيرها من الفروع القضائية، إلى جانب إنشاء آلية لفض النزاعات في إطار اللجنة الوطنية للانتخابات من أجل الفصل في النزاعات الانتخابية. ومن الأهمية بمكان أيضًا الانتهاء في الوقت المناسب من مراجعة الدستور واعتماد الإطار القانوني الانتخابي، إلى جانب توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

## جيم - منع النزاعات وحلها

٢٣ - استضافت الحكومة الاتحادية مؤتمراً استشارياً وطنياً في مقديشو في الفترة من ١٣ إلى ١٧ حزيران/يونيه لتحديد النزاعات القائمة والوقوف على الاحتياجات والقدرات اللازمة لتحقيق المصالحة. وعلى هذا الأساس، تعد الحكومة تقريراً يحدد الأولويات، ويرسم خريطة طريق قصيرة الأجل لمعالجة النزاعات الداخلية التي تحتاج إلى اهتمام فوري، ويضع استراتيجية شاملة وطنية طويلة الأجل.

٢٤ - وما زال غياب الاتفاق بشأن المسائل القضائية والمالية يفسد العلاقات بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات. وظل رفض الحكومة الاتحادية السماح باستخدام المطارات في هيرشيبيلي وتنمية ميناء المعن البحري، بسبب احتمال أن يؤثر ذلك سلباً على إيراداتها، يوتر علاقاتها مع إدارة هيرشيبيلي المؤقتة. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين الكيانات الاتحادية وكيانات الولايات بخصوص تقسيم الإيرادات المتأتية من صيد الأسماك.

٢٥ - وتصاعدت حدة التوترات بشأن الوصول إلى المياه والمراعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب عدم انتظام هطول الأمطار في مختلف المناطق. ودفعت سلسلة من أعمال القتل في غالكمبو إلى تشكيل لجنة مشتركة لوقف إطلاق النار، شملت وزراء من كل من بونتلاندي وغالمودوغ. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، توصلت اللجنة إلى اتفاق من أجل تعزيز التعايش السلمي. وفي بانيايلاي، بمنطقة هيران، قُتل على الأقل ٥٠ شخصاً في اشتباكات تتعلق بالمياه وحقوق الرعي في حزيران/يونيه، قبل أن تسفر اتصالات إدارة هيرشيبيلي المؤقتة بشيوخ العشائر عن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار.

٢٦ - وبدأ زعيم "ولاية خاتومو" التي أعلنت استقلالها ذاتياً، علي خليف غلايد، محادثات سلام مع إدارة "صوماليلاند". وفي حزيران/يونيه، عرض ممثلو "خاتومو" الانضمام إلى "صوماليلاند" بشرط أن توافق الأخيرة على إعادة النظر في هيكلها المتعلق بتقاسم السلطة ودستورها مراعاةً لمصالح "خاتومو". وفي الوقت نفسه، قامت إدارة "صوماليلاند" في ٢٤ تموز/يوليه، بتعيين أدنا عدنان إسماعيل، وزيرة الخارجية السابقة في "صوماليلاند"، كمبعوث خاص للمحادثات بين "صوماليلاند" والصومال.

## دال - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

### ١ - تقديم المساعدة في قطاع الأمن وإصلاحه

٢٧ - وُقِر ميثاق الأمن الذي اتفق عليه الصومال مع الشركاء الدوليين في لندن في ١١ أيار/مايو، إضافة إلى اتفاق هيكل الأمن الوطني، المعايير اللازمة لبناء مؤسسات صومالية أمنية قابلة للاستمرار، ولتنفيذ إصلاح فعال في قطاع الأمن. وهذا سيتيح للصوماليين أن يتولوا تدريجياً المسؤولية الرئيسية عن الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كجزء من عملية انتقال تتم على أساس الأوضاع القائمة.

٢٨ - وتجري متابعة تنفيذ الهيكل الأمني الوطني، فيما يلزم إجراء مناقشات سياسية إضافية من أجل الحصول على التأييد الكامل من جميع العناصر الفاعلة والمؤسسات ذات الصلة، ومعالجة المسائل العالقة، بما في ذلك: (أ) أعداد المؤسسات الأمنية وتشكيلها على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات؛ (ب) آليات الإدارة والرقابة والمساءلة؛ (ج) ترتيبات التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الاتحادية

ودون الاتحادية؛ (د) القدرة على تحمل تكاليف القطاع الأمني عموماً؛ (هـ) عمليات إدماج القوات الإقليمية؛ (و) تحديد العدد المناسب من الأفراد العاملين.

٢٩ - واجتمع مجلس الأمن الوطني، في الفترة من ٥ إلى ١٠ تموز/يوليه، ووافق على أن تدرج في هيكل الأمن الوطني التوصيات الصادرة عن لجنة الدفاع والأمن التابعة للبرلمان الاتحادي بشأن القيادة والتحكم. وقرر المجلس أيضاً إنشاء فرقة عمل تعكف على استكمال بنية المؤسسات الأمنية الوطنية.

٣٠ - وقد برهنت الجهات الصومالية على سيطرتها القوية على عملية تنفيذ هيكل الأمن الوطني من خلال إنشاء الآليات التي تقودها الصومال كجزء من نهج شامل للأمن، بهدف التمكين من زيادة اتساق الدعم المقدم من المانحين وزيادة فعالية التخطيط وهياكل الإيصال. وتدور مناقشات بين الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، بشأن وضع هيكل تنفيذي للنهج الأمني الشامل، تشارك الحكومة في قيادته في جميع المناطق.

٣١ - وفي إطار النهج الأمني الشامل، تدعم بعثة الأمم المتحدة مكتب الأمن الوطني وأمانة مجلس الأمن الوطني، من خلال بناء القدرات المتعلقة بالرقابة المدنية، والشؤون المالية، والإدماج/التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإدارة الأسلحة والذخيرة، والأمن البحري.

٣٢ - وحدد الاستعراض المشترك الذي أجراه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مسألة تقييم الاستعداد التشغيلي للجيش الوطني الصومالي كشرط أساسي لمعرفة قدرته الحالية وإمكانياته، وكفرصة لتحديد الثغرات التي قد تحدث في المستقبل عند انتقال المسؤولية الأمنية من البعثة إلى الجيش الوطني. وتتولى وزارة الدفاع والجيش الوطني، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، زمام القيادة في هذه العملية، التي يتوقع أن تبدأ في آب/أغسطس وأن تكتمل قبل كانون الأول/ديسمبر.

٣٣ - وقد استمر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في تسليم مجموعات المتعلّقة بمواد الدعم غير الفتاكة إلى ١٦٤ ١٠ فرداً من أفراد الجيش الوطني الصومالي المسجلين والمشاركين في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في ١٧ موقعاً مختلفاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع رئيس المكتب مرتين مع قائد الجيش الوطني، وناقشا كيفية تحسين الدعم ولا سيما تجنب النقل الجوي المكلف لحصص الإعاشة والنهوض بكيفية حساب الوقود الذي يتم توفيره. ويحتفظ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الجيش الوطني حالياً بحوالي ٥ ملايين دولار، وهي كافية لدعم العمليات بالمواد غير الفتاكة لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

## ٢- الشرطة

٣٤ - واصل قسم الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة دعم تنفيذ النموذج الجديد لأعمال الشرطة عن طريق اللجان التقنية الاتحادية في كل ولاية من الولايات الأعضاء في الاتحاد. وسيتم وضع خطط خاصة بكل ولاية تُبيّن تنظيم قوات الشرطة على مستوى الولاية ومسؤولياتها، وتتناول المسائل اللوجستية والإدارية. وتُبدل الجهود لإنشاء لجنة فنية للشرطة الاتحادية ولجنة تقنية مشتركة تقودها وزارة الأمن الداخلي.

٣٥ - وواصل قسم الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة، معززاً بالقدرات الشرطة الدائمة، مساندة الفريق الاستشاري التابع لفريق غالكييو المعني بوقف إطلاق النار. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس،

يسّرت شرطة بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي عمليات تدريب مشتركة لفائدة ١٠٠ ضابط شرطة من بوتلاند وغالمودوغ، تهدف إلى إعداد الضباط للعمل في دوريات شرطة مشتركة تحت قيادة موحدة في غالكعيو.

### ٣- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٦ - في إطار البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم، واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم للحكومة الاتحادية لتعزيز آليات التنسيق مع الشركاء والجهات المانحة. وتتواصل الجهود الرامية إلى تنسيق تنفيذ المراحل التالية من البرنامج: التوعية والاستقبال والفرز والتأهيل وإعادة الإدماج. ونظمت البعثة حلقة عمل لاستعراض الإجراءات التي يتبناها جهاز الاستخبارات والأمن الوطني في فرز المقاتلين المسرحين وتعزيز قدراته في هذا الصدد.

٣٧ - وهناك أربعة مراكز انتقالية لتأهيل المقاتلين المسرحين من حركة الشباب تعمل في بيليتوين وبيدوا وكيسمايو ومقديشو. وبدأ تشغيل مركز كيسمايو في حزيران/يونيه بقبول المجموعة الأولى المكونة من ٢٦ مقاتلاً مسرحاً من حركة الشباب. وبحلول نهاية تموز/يوليه، كان مركز بيدوا يدعم ١٤٨ مستفيداً، وبالإضافة إلى ذلك دخل ٧٠ آخرون مرحلة إعادة الإدماج. وتتولى المنظمة الدولية للهجرة إدارة كلا المركزين وتمولهما ألمانيا. ويوجد حالياً لدى المركز المدعوم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في مقديشو ٦٥ مستفيداً. وبسبب الافتقار إلى الأموال، لم يتبق سوى ١١ مستفيداً في المركز الذي تديره الحكومة الاتحادية في بيليدوين. وقد طلبت الحكومة الدعم الدولي لتعزيز قدرة المركز، الأمر الذي يمكن أن يشجع على المزيد من عمليات الانشقاق.

٣٨ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، أطلقت البعثة حملة إذاعية أسبوعية لتشجيع انشقاق الشباب من الذكور في مقديشو وبيدوا وكيسمايو المعرضين للتجنيد في حركة الشباب.

### ٤- الأمن البحري

٣٩ - اجتمعت لجنة التنسيق البحري الوطني في ٢٨ حزيران/يونيه لمواءمة المجال البحري مع اتفاق هيكل الأمن الوطني وقدمت اقتراحاً لوضع خفر السواحل تحت إدارة وزارة الأمن الداخلي.

٤٠ - وفي حين أنه تم الإبلاغ عن ستة حوادث اختطاف في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧، مما يبين أن شبكات القرصنة احتفظت بقدراتها، لم تقع أي حوادث قرصنة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتساعد بعثة الأمم المتحدة مكتب الأمن الوطني على إقامة نظام لتخطيط وإنشاء مراكز تنسيق تعنى بالحوادث التي تقع في البحر.

### ٥- الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤١ - قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورات إعادة تدريب إلى فرق إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لشرطة ولاية جوبالاند في كيسمايو والشرطة الاتحادية في مقديشو، بما شمل تدريب الشرطة الاتحادية على التعامل مع الكلاب الكاشفة عن المتفجرات. وفي مقديشو، تعاملت فرق شرطة إبطال الذخائر المتفجرة التي دربتها الدائرة مع ٢١ حادثاً يتعلق بأجهزة تفجير مرتجلة، حيث أجرت تحقيقات بعد الانفجارات.

٤٢ - وقامت بعثة الأمم المتحدة، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بتقديم المساعدة للحكومة الاتحادية في عملية التشاور الوطنية الرابعة المتعلقة بإدارة ذخائر الأسلحة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه. ووافقت الحكومة الاتحادية على إنشاء لجنة معنية بإدارة ذخائر الأسلحة وتوسيع المرحلة الثانية من إدارة الأمن المادي والمخزونات لتشمل جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

## ٦- العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٤٣ - واصل وزير العدل الاتحادي التشاور مع وزراء العدل في الولايات من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن النموذج المقترح للعدالة والمؤسسات الإصلاحية في الصومال.

٤٤ - وتم إطلاق أول منهج تدريب شامل للقضاة والمدعين العامين وكتبة المحاكم، في مقديشو في ١٧ تموز/يوليه لوضع الأسس اللازمة لسلطة قضائية مستقلة، ومقتدرة، وخاضعة للمساءلة. وفي إطار هذا البرنامج، سيتم تدريب ٣٥٠ من موظفي المحاكم من جميع أنحاء الصومال بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٤٥ - ويقوم منسق الأمم المتحدة العالمي لشؤون سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، بإعداد المرحلة الثانية من البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بهدف دعم الحكومة الاتحادية في تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء البلد وتنفيذ ميثاق الأمن.

## هاء- حقوق الإنسان والحماية

### ١- حقوق الإنسان

٤٦ - تم تسجيل ما مجموعه ٥٨٢ إصابة في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نصفها (٢٦٥ إصابة) بسبب حوادث ارتكبتها حركة الشباب. وتُعزى اثنتا عشرة إصابة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي و ٤١ إصابة إلى حوادث تتعلق بقوات أمن الدولة.

٤٧ - وأدى التنافس على الموارد التي استنفدها الجفاف إلى زيادة حدة النزاعات العشوائية التي أدت إلى إصابة ١٧٥ شخصاً في صفوف المدنيين، مقارنة بما عدده ٧٧ شخصاً في فترة الإبلاغ السابقة. ونتجت غالبية الإصابات عن النزاعات بين ميليشيات عشيرتي جالجلع وجيجيلي في هيرشيبيلي وبين عشيرتي دودوبلي وعير في منطقة جلجدود.

٤٨ - وسُجلت اثنتا عشرة عملية اغتيال للمشاركين في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن أربع منها، بينما نسبت سبعة اغتالات إلى مهاجمين مجهولين. وفي أحد الحوادث، أطلق أفراد الأمن الرصاص على وزير الأشغال العامة بالاتحاد، السيد عباس عبد الله شيخ سراج، فأردوه قتيلاً في ٣ أيار/مايو.

٤٩ - وتم توثيق ست عشرة ضربة جوية، منها ثماني ضربات في جبدو وأربع في شيبيلي السفلى وثلاث في وجوبا السفلى وواحدة في وصوماليلاند، أسفرت عن وقوع ١٨ إصابة في صفوف المدنيين وخسائر كبيرة في الثروة الحيوانية والممتلكات.

٥٠ - وتم تنفيذ تسعة أحكام بالإعدام صدرت بعد الإدانة، وتمثل تلك الحالات ما يقرب من نصف حالات الإعدام المبلغ عنها في عام ٢٠١٦ بالكامل. أما في عام ٢٠١٧، فإن نصف أحكام الإعدام التي نفذت حتى الآن وقعت في بوتلاندا، وكانت الإدانات تتعلق بأنشطة الإرهاب. وتفيد التقارير بأن ثلاثة من السجناء قد توفوا أثناء الاحتجاز بسبب سوء ظروف الاحتجاز والافتقار إلى الرعاية الطبية.

٥١ - وأجرى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال زيارة لمدة عشرة أيام إلى مقديشو، وغاروي، وهرجيسة في أيار/مايو. واجتمع مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، والحكومة الاتحادية ومنظمات المجتمع المدني، وحث على مواصلة تقديم الدعم من أجل إصلاح الشرطة والجهاز القضائي وغير ذلك من المؤسسات المعنية بسيادة القانون من أجل ضمان تحسين الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. وشجع أيضا السلطات على معالجة حالات العنف الجنسي وتأهيل الأحداث الموقوفين والمتهمين بالانتماء إلى حركة الشباب.

٥٢ - وأحرز تقدم في إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، عندما اجتمع فريق الاختيار التقني المؤقت في مقديشو في ٩ تموز/يوليه. وإضافة لذلك، صدر العفو عما مجموعه ١٣٤ من المحتجزين المتهمين بارتكاب جرائم بسيطة في مقديشو وبوتلاندا بمناسبة حلول شهر رمضان وعيد استقلال الصومال.

## ٢- الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٥٣ - وافقت فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على تقييم المخاطر المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة لإدماج ٣٠٠٠ من قوات الدفاع في بوتلاندا في صفوف الجيش الوطني الصومالي. وتم إبلاغ الحكومة الاتحادية وسلطات بوتلاندا والجهات المانحة المهتمة بتقديم الدعم بتدابير التخفيف، بهدف إطلاعها على متطلبات هذه السياسة، وإعادة التأكيد على أهمية الامتثال. واقترحت بعثة الأمم المتحدة إنشاء فريق عامل لمساعدة الحكومة الاتحادية على المشاركة في القضايا المتعلقة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وقام الفريق العامل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بسياسة بذل العناية الواجبة باستعراض حالة تنفيذ تدابير منع الانتهاكات والحد منها وتدابير التصدي لها، بما في ذلك تعزيز المساءلة من خلال مجالس التحقيق وزيادة قدرات الخلية المعنية برصد الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والتصدي لها.

## ٣- حماية الطفل

٥٤ - أُفرج عن جميع الأطفال المرتبطين بحركة الشباب الذين تم القبض عليهم في آذار/مارس ٢٠١٦ في بوتلاندا. بيد أنه ما زال يتعين إلغاء أحكام السجن المتعلقة بـ ٤٠ طفلاً موجودين حالياً في مركز التأهيل في غاروي. وتواصل كل من بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حث إدارة بوتلاندا على السماح بإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في مواقع أقرب إلى مناطقهم الأصلية.

٥٥ - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالصومال من ٢٤٥ حادثاً من حوادث الانتهاكات الجسيمة تضرر منها ٤٨٥ طفلاً (١٢٤ بنتاً؛ ٣٦١ ولداً). وتوسع حركة الشباب حملة التجنيد التي تشنها في غالمودوغ من خلال إلزام الأطفال بالذهاب إلى المدارس الدينية التي تديرها الحركة، والتي تفيد التقارير بأنها تستخدم لتلقيهم وتدريبهم كمقاتلين. وفي حالات عديدة تم اختطاف الشيوخ والأئمة والمدرسين الذين امتنعوا عن تسليم الأطفال.

٥٦ - وفي الفترة من ٣ إلى ٦ أيار/مايو، قامت البعثة واليونيسيف بتدريب ضباط الفرز التابعين لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني على استقبال الأطفال الذين كانوا يرتبطون سابقاً بالجماعات المسلحة وتسليمهم إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل. وفي ١٨ و ١٩ أيار/مايو، قدمت كيانات الأمم المتحدة الدعم اللازم لبعثة مشتركة لفرز ٢٣٥ عضواً من قوات الشرطة الخاصة بمنطقة الجنوب الغربية. وكشفت هذه البعثة عن وجود طفلين، وتم فصلهما عن قوات الشرطة.

#### ٤- منع العنف الجنسي

٥٧ - لا يزال العنف الجنسي أحد الشواغل الكبيرة في مجال الحماية، وهو يؤثر في الغالب على النساء والفتيات النازحات اللواتي يعشن في مستوطنات المشردين داخلياً. وتشكل هذه المستوطنات أهدافاً سهلة لمرتكبي العنف الجنسي بسبب محدودية الحماية البدنية وحماية الشرطة. وقد أُبلغ عن حالات للعنف الجنسي بلغ مجموعها ٧١ حالة، منها ٦٧ حالة تتعلق بفتيات. وخلال الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه، أجرى أعضاء المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنسي أنشطة لمنع وصلت إلى ٢٠٤١ فتاة، و ١٧٩٢ فتى، و ٨٦٠ امرأة و ٩٢٧.

٥٨ - وقد عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، حلقة عمل لفائدة ٥٠ من أفراد الشرطة من الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، بشأن حقوق الإنسان، ودور الشرطة في حماية المدنيين، وسبل الحصول على المساعدة القانونية، ومنع العنف الجنسي والجسدي. وفي بوتلاند، جرى تدريب ٢٥ من محققي الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة في مجال التحقيق في الجرائم ذات الصلة بالعنف الجنسي والجسدي. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لإنشاء أول مختبر للطب الشرعي في الصومال لجمع الأدلة فيما يتصل بالحصول على العدالة لضحايا العنف الجنسي والجسدي.

#### ٥- التنسيق الإنمائي والإنعاش

٥٩ - لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصومال قائماً على المناطق الحضرية ومدفوعاً بالاستهلاك وتغذية التحويلات المالية من المغتربين والجهات المانحة. ويواجه تنفيذ خطة التنمية الوطنية تحديات مع استمرار ضعف الوضع المالي والإدارة المالية في الصومال، مما يعوق قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية. وفي الوقت نفسه، يترتب على الجفاف المستمر أثر اقتصادي كبير. وقد طلبت الحكومة الاتحادية من المجتمع الدولي في حزيران/يونيه زيادة الدعم المقدم للميزانية لتغطية المرتبات والنفقات التشغيلية الأخرى. ويجري استكشاف الخيارات مع الحكومة الاتحادية والجهات المانحة من أجل زيادة الدعم المقدم للمرتبات من خلال الآليات القائمة الممولة من خلال صندوق البنك الدولي المتعدد الشركاء.

٦٠ - وجرى إقرار الشراكة الجديدة من أجل السلام والاستقرار والرخاء في الصومال في مؤتمر لندن في ١١ أيار/مايو. واستناداً إلى مبادئ الشراكة التي يقوم عليها ميثاق الاتفاق الجديد، يمثل اتفاق الشراكة الجديدة ترتيباً متيناً من أجل تحقيق المساواة المتبادلة، بما يشمل عدداً من الأولويات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المبنية في خطة التنمية الوطنية. وتعكف الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة والشركاء الدوليون حالياً على وضع إطار للرصد لضمان الإشراف على الالتزامات المتفق عليها في

الشراكة الجديدة والتقييد بها، وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات من أجل تعديل هياكل تنسيق المعونة القائمة لمواءمتها مع خطة التنمية الوطنية.

٦١ - وتعمل الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع الدولي بشكل جماعي على وضع نهج للإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود يستند إلى خطة التنمية الوطنية، مع إنشاء برامج قصيرة وطويلة الأجل من أجل منع حالات الجفاف/المجاعات التي تحدث دورياً. وسيُنظر، في سياق وضع هذا النهج، في فرصة إعادة المرشدين المبكرة، وكذلك في إمكانية ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية الحضرية والريفية على السواء. وسيتم أيضاً تكثيف البرامج الجارية على مستوى الأسر لتعزيز القدرة على الصمود، من أجل تمكين المجتمعات المحلية من الخروج من مخنة الجفاف، ودعم السلطات البلدية في إدارة زيادة مستوى التحضر نتيجة للجفاف والنزاع.

٦٢ - ووضعت بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري مبادرة متكاملة لتقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في جهودها لمكافحة الفساد، بما يتضمن صياغة استراتيجية وتشريعات وطنية لمكافحة الفساد، وبما يشمل مجالات الإعلام، وأنشطة بناء القدرات، وعملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٦٣ - ويؤدي المجتمع المدني دوراً رئيسياً في تقديم خدمات تشمل مختلف الجوانب الإنسانية والإنمائية والمتعلقة ببناء السلام في الصومال. بيد أن عمله يتعرقل في كثير من الأحيان بسبب عدم كفاية الأطر التنظيمية، والعقبات البيروقراطية والتناقضات في النظم واللوائح بين مختلف مستويات الحكومة. ودعمًا للجهود الرامية إلى وضع إطار تنظيمي شامل للمنظمات غير الحكومية، تعمل الحكومة الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، وبالتنسيق الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، على وضع تشريعات جديدة لتدوين أفضل الممارسات.

٦٤ - وفي أواخر حزيران/يونيه، بدأت حركة الشباب في حظر استخدام الشلنات الصومالية في هيرشبيلي، وغالمودوغ، وبونتلاندي. ويقال إن هذا كان عقب الإجراء الذي قامت به إدارة بوتلاندي مؤخراً بطباعة أوراق نقدية جديدة لدفع مرتبات جنودها. وعلى الرغم من النداءات الموجهة من السلطات المحلية بتجاهل الحظر، لا تزال المؤسسات التجارية تتجنب إجراء المعاملات بالشلنات، مستخدمة دولارات الولايات المتحدة أو البر الإثيوبي. وقد أثر انخفاض قيمة الشلن الناتج عن ذلك تأثيراً سلبياً على سبل عيش السكان الذين يعانون من قلة فرص الحصول على العملات البديلة.

## زاي- المسائل الشاملة

### ١- الإنعاش المجتمعي

٦٥ - قامت كيانات الأمم المتحدة، من خلال دعم مقدم من صندوق بناء السلام، بدعم إدارة جوبالاند والإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية في وضع قوانين للحكومات المحلية. وأصدرت الإدارة المؤقتة والجمعية الإقليمية في جوبالاند قانوني الحكومة المحلية في ٥ حزيران/يونيه وفي ٢٧ تموز/يوليه، على التوالي. وبدأت الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية عملياتها لتشكيل المجلس المحلي في بيدوا خلال الفترة ١١ تموز/يوليه. ولا تزال السلطات الصومالية تعمل على وضع مشاريع للإنعاش المجتمعي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وشرعت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في أنشطة

للإنعاش المبكر تبلغ قيمتها ٨٢٠ ٠٠٠ دولار من أجل مساعدة السلطات المحلية على تحقيق فوائد ملموسة للمجتمعات المحلية وإفساح المجال أمام أنشطة التواصل الحكومي في مقاطعة كيسمايو في جوبالاند. وقامت إدارة جوبالاند وإدارة المنطقة الجنوبية الغربية، من خلال دعم مقدم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بإطلاق ثمانية مشاريع مجتمعية في مقاطعتي بارديرا ودينسور، تبلغ قيمتها الإجمالية ١,٨ مليون دولار من الاستثمارات لإصلاح البنية التحتية والمرافق المجتمعية.

٦٦ - ودعمت كيانات الأمم المتحدة سلطات جوبالاند في إنشاء محاكم متنقلة ووحدات لتسوية المنازعات بالطرق التقليدية وتقديم المعونة القانونية في إطار وزارة العدل والدستور والشؤون الدينية في جوبالاند. وتُبدل جهود مماثلة من جانب الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية. وتم الاضطلاع بأنشطة الخفارة المجتمعية في كيسمايو وبيدوا من أجل بناء الثقة بين الشباب والقوات الأمنية. ووضعت مناهج التعليم التقني والمهني وجرى اختيار المستفيدين وتنفيذ الدورات التدريبية.

### ٢٢ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٧ - في أيار/مايو، قامت الأمم المتحدة بتيسير عقد لقاء تحضيرى لمؤتمر لندن، في مقديشو. وأتاح هذا اللقاء، الذي انعقد بحضور أصحاب المصلحة من المجتمع المدني، فرصة للقيادات النسائية كي يشاركن في العملية التحضيرية. وقد اعتمد ميثاق الأمن واتفاق الشراكة الجديدة اللذان أُفرا في لندن مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتبارها من العلامات البارزة في إطار الميثاق، ومن المبادئ المنشودة في الاتفاق.

٦٨ - وخلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، جمعت بعثة الأمم المتحدة تجارب المرأة في المصالحة والوساطة على الصعيد المحلي، من أجل تحسين دعم مشاركتهم في تلك العمليات. وفي تموز/يوليه، أجرت البعثة تقييما لاحتياجات المجتمع المدني والنساء من أعضاء البرلمان الاتحادي. ويجري وضع خطة لتعزيز قدرات القيادات النسائية في مجال الوساطة والمصالحة.

٦٩ - وفي تموز/يوليه أيضا، يشر البرنامج الإنمائي عقد منتدى للدروس المستفادة بشأن تمثيل المرأة في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، وهو ما سيسترشد به في الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في انتخابات عام ٢٠٢١. وبغض النظر عن المكاسب المتحققة في تمثيل المرأة خلال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦، فإن مشاركتها السياسية لا تزال محدودة.

### ٣- تمكين الشباب

٧٠ - تمشيا مع خطة التنمية الوطنية وتركيز الحكومة الاتحادية على إيجاد فرص العمل للشباب وتعليمهم، جرى تعميم مراعاة احتياجات وتطلعات الشباب الصوماليين في الإطار الاستراتيجي الجديد للأمم المتحدة للصومال للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وقد أصبحت الاجتماعات التنسيقية للشباب في المناطق المختلفة منابر هامة من أجل زيادة التنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات، والشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بالشباب. وتمكّن هذه الاجتماعات أصحاب المصلحة من تحديد التدخلات في المناطق المختلفة، والوقوف على الثغرات والتدخلات في البرامج. ولدى الأمم المتحدة حاليا ١٨ برنامجا خاصا بالشباب استثمرت فيها ٢٨ مليون دولار، وتدعم سبعة منها التدريب التقني والتعليمي والمهني من أجل تعزيز فرص العمل للشباب.

#### ٤ - منع التطرف المصحوب بالعنف والتصدي له

٧١ - جرى في مؤتمر لندن إقرار الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين في الصومال لمنع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف. واستمرت بعثة الأمم المتحدة في تقديم التوجيه الاستراتيجي للحكومة الاتحادية بشأن تفعيل الاستراتيجية، مشددة على وجوب كفالة حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من التجنيد (القسري) لدى تنفيذ الاتفاق المتعلق بالاستراتيجية وخطة العمل. وأنشأت البعثة منبرا شهريا لتيسير التوصل إلى نهج مشترك إزاء استراتيجية وخطة عمل مكافحة التطرف المصحوب بالعنف في الصومال، وتبادل المعلومات عن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا وببذلها الشركاء الدوليون. وتتشاور البعثة مع مكتب الأمم المتحدة المنشأ حديثا لمكافحة الإرهاب بشأن أفضل السبل التي يمكن أن يدعم بها المكتب البعثة في التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

#### رابعا - الحالة الإنسانية

٧٢ - كان موسم أمطار "غو" (من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه) متأخراً وقصيراً ودون المتوسط في كثير من المناطق في الصومال، إما أدى إلى زيادة مخاطر التعرض لمجاعة في بعض المناطق. وزاد عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة إلى ٦,٧ ملايين شخص، بما يشمل ٣,٢ ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدة عاجلة لإنقاذ الحياة. وكان أكثر من ٧٦٦ ٠٠٠ شخص قد شُردوا داخلياً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهناك ما يزيد بقليل عن ٧ ٠٠٠ شخص يلتمسون اللجوء في كينيا وإثيوبيا.

٧٣ - وفي حين أن أمطار موسم "غو" قاربت المستويات الطبيعية في صوماليلاند وأجزاء من بونتلاندا، فقد كانت أدنى من المعدل الطبيعي بما متوسطه ٥٠ في المائة في المناطق التي شهدت أدنى هطول للأمطار. ولا يتوقع أن يتحسن الأمن الغذائي في بعض المناطق حتى نهاية عام ٢٠١٧. ومن المتوقع حدوث مزيد من التدهور في بعض المناطق، بما في ذلك جليجلود، وغيدو، ومدوق، وشيبيلي الوسطى والسفلى. وقد أتاحت الأمطار المتأخرة انفراجة في بعض المناطق، مما أدى إلى إعادة تغذية مراكز توزيع المياه، وتجديد المراعي، وتحسين أحوال الماشية، وبث الأمل في الإنعاش المبكر. غير أنه بالنظر إلى أثر الجفاف الذي طال أمده، يتوقع أن يستغرق الإنعاش ما لا يقل عن دورتين متتاليتين من مواسم الأمطار الجيدة. وسيكون من الضروري زيادة الدعم طوال الفترة المتبقية من عام ٢٠١٧ من أجل الحيلولة دون ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي ومن أجل حماية سبل العيش.

٧٤ - وتزايدت معدلات سوء التغذية الحاد، ويمكن أن يصل عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد إلى ١,٤ مليون طفل بنهاية عام ٢٠١٧، بما في ذلك ٢٧٥ ٠٠٠ حالة من حالات سوء التغذية الحاد الشديد. وقد أُبلغ عن معدلات عامة لسوء التغذية الحاد فيما بين المشردين داخلياً تصل إلى ٢٩ في المائة (نسبة عتبة الطوارئ هي ١٥ في المائة). وكان الشركاء في مجال التغذية قد عالجوا بحلول نهاية حزيران/يونيه حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من المستفيدين فيما يتعلق بسوء التغذية الحاد. وجرى دعم أكثر من ١٧٣ ٠٠٠ طفل كي يظلوا في المدرسة. وقد أدى الجفاف الطويل الأمد إلى تفاقم انتشار الإسهال المائي الحاد/الكوليرا على نطاق واسع، إذ ظهر نحو ٩٣٠ ٧٥ حالة وتم الإبلاغ عن نحو ١ ١٥٥ حالة وفاة بحلول نهاية تموز/يوليه. وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة من جانب السلطات والشركاء قد أدت

إلى احتواء المرض في معظم المناطق، فإن نسبة الوفيات إلى عدد الحالات، وهي ١,٥ في المائة، لا تزال تفوق عتبة الطوارئ البالغة ١ في المائة. وقد أُبلغ عن الاشتباه في إصابة نحو ٤٢٨ ١٣ شخصا بالحصبة.

٧٥ - وقدم المانحون ٨٧٠,١ مليون دولار حتى ١٣ آب/أغسطس، مما مكن من توسيع نطاق الاستجابة بشكل ضخم. وتم الوصول إلى حوالي ٣ ملايين شخص من خلال التدخلات في مجال الأمن الغذائي، وكان ذلك في كثير من الحالات من خلال البرامج النقدية. ومن أجل التصدي لسوء التغذية وتفشي الأمراض، أنشئ ٢٢٥ مركز تغذية و ١٠٤ مرافق لعلاج الإسهال المائي الحاد/الكوليرا. وأتيحت إمكانية الحصول على المياه المأمونة لما عدده ٣,٥ ملايين شخص في عام ٢٠١٧ حتى الآن. وعولج ما يزيد على ١٨,٥ مليون رأس من الماشية من الأمراض، وهو ما استفاد منه ٢,٨ مليون شخص.

٧٦ - وبموجب الصيغة المنقحة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، توجه الجهود للحصول على ١,٥ بليون دولار من أجل الوصول إلى ٥,٥ ملايين شخص في عام ٢٠١٧. بيد أن المجموعات قد جرى تضيق نطاقها مرة أخرى بسبب نقص التمويل. وتشمل هذه المجموعات مجموعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وخدمات التعليم التي تتيح للأطفال حيزا آمنا وإمكانية الحصول على الغذاء والماء، وهو ما يمثل أمرا أساسيا في وقف الإسهال المائي الحاد/الكوليرا، والتدخلات لصالح النساء والفتيات من ضحايا العنف الجنساني، مما يتصل بشكل خاص بالمشردين داخليا.

٧٧ - وقد استعان الشركاء الإنسانيون والإغاثيون بالقطاع الخاص في إطار التصدي للجفاف. واضطلع القطاع الخاص بدور حاسم في تثبيت الأسعار أثناء الجفاف، إذ أسهم بشكل مباشر بالموارد اللازمة للاستجابة من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الجفاف، وأدى إلى تحسين إمكانية حصول السكان على الغذاء عن طريق نقل الإمدادات التجارية إلى المناطق التي تشتد فيها الاحتياجات والمناطق التي واجهت الجهات الفاعلة الإنسانية تحديات في الوصول إليها بسبب انعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت كيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي دعم عمل الحكومة الاتحادية مع القطاع الخاص بهدف زيادة توليد الإيرادات.

٧٨ - وواجه العاملون في المجال الإنساني زيادة في الهجمات التي تشنها الجهات المسلحة غير التابعة للدول، وزيادة في حالات العنف في مواقع توزيع المعونة. وفي حزيران/يونيه، وقع ما يزيد عن ٩٠ حادث عنف أثرت على العاملين في المجال الإنساني وعلى مرافق وأصول الجهات الإنسانية مما أدى إلى مقتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني، وجرح تسعة، واعتقال ستة أو احتجازهم مؤقتاً، واختطاف ١٣. وقد طردت السلطات ثلاثة من العاملين في هذا المجال. ولا تزال تحديات الوصول من خلال الطرق، إلى جانب فرض الضرائب غير القانونية والإساءة إلى المسافرين، أمورا مستمرة في العديد من المناطق. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، كثفت الجهات المسلحة غير التابعة للدول عمليات الحصار في دينسور وواجد وخذر في منطقتي غيدو وباكول، في مركز الأزمة، مما أثر على توافر السلع الأساسية الرئيسية.

## خامسا - دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٧٩ - ساعدت الجهود التي بذلتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بتوجيه وتدريب ودعم العمليات المشتركة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تحديد وتدمير أربعة من أصل ٢٢ جهاز تفجير مرتجل كانت تهدد بالخطر. وتعزيزا لتحليلات الأخطار التي تهدد قدرة بعثة الاتحاد

الأفريقي على التنقل، أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا ٣٦ تقييما لطرق الإمداد الرئيسية غطت ١٥٧٦ كيلومترا لتحديد النقاط الضعيفة التي يمكن فيها وضع الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٨٠ - ورغم أن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال استمر في تشغيل الوحدات التمكينية للبعثة من أجل دعم الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بهدف فتح طرق الإمداد الرئيسية، مستفيدا في ذلك من المعدات الإضافية التي تبرعت بها الولايات المتحدة والتدريب على تخطيط التنقلات الذي قدمته دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشيو، لم يبلغ عن أي تقدم آخر في أعقاب النجاحات السابقة التي تحققت في القطاعين ١ و ٥. ونظراً لأن البلدان المساهمة بقوات قررت أن تحد من الدوريات التي تقوم بها بسبب حالة انعدام الأمن السائدة، فقد كان التقدم المحرز في فتح الطرق وتأمينها محدوداً. ولذلك كان مطلوباً من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال اتخاذ تدابير لضمان استمرار حصول أفراد القوات على حصص الإعاشة اللازمة للحياة من خلال توفير إمدادات متواصلة وغير مخطط لها جوا إلى مواقع عديدة. واتفق المكتب وبعثة الاتحاد الأفريقي، بغية التخفيف من أثر هذه المطالب على أنشطتهما المقررة، على أهمية الاستفادة بأقصى قدر من الفعالية من الموارد المتاحة من خلال الاستعراض المنتظم لأداء الميزانية ومسببات التكلفة الرئيسية، من أجل ضمان أن يظل الدعم اللوجستي المستمر المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي متنسقا مع الأولويات التشغيلية.

٨١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اختتمت المفاوضات المتعلقة بمذكرة التفاهم الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، وقعت أوغندا على مذكرة التفاهم الجديدة، ثم قامت إثيوبيا بالتوقيع في ٧ تموز/يوليه، في حين يتوقع أن توقع البلدان المتبقية المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في الأشهر المقبلة. وستمكن مذكرة التفاهم الثلاثية البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة من طلب رد المبالغ المسددة عن المعدات التي فقدت في الأعمال العدائية منذ عام ٢٠١٢.

٨٢ - وبغية معالجة حالات النقص في المياه في مناطق عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، وقعت كيانات الأمم المتحدة على طلب توريد مع إثيوبيا في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ حفرة ٣٠ بئرا للمياه في القطاعين ٣ و ٤ على أساس استرداد التكاليف. ونشرت القوات الإثيوبية المعدات في بيدوا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبدأت أعمال الحفر في آب/أغسطس ٢٠١٧.

٨٣ - وقد أذن مجلس الأمن بقراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، ب ١٢ طائرة لبعثة الاتحاد الأفريقي. ولا تزال المروحيات الثلاث التي نشرتها كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ هي الأصول الجوية الوحيدة لدى البعثة. وتتواصل المناقشات مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن نشر طائرات هليكوبتر عسكرية إضافية.

٨٤ - وتبلغ أرصدة الصندوقين الاستثنائيين لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي أقل من ٥٠٠.٠٠٠ دولار و ٥ ملايين دولار، على التوالي. وهذه الأرصدة تكفي لدفع مرتبات مستشاري بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال العاملين في الخلية المعنية بحصر الحسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها لمدة سنة واحدة، ولتقديم الدعم السوقي للجيش الوطني الصومالي لمدة ثلاثة أشهر.

## سادسا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٥ - لا تزال كيانات الأمم المتحدة متواجدة في المواقع التالية في الصومال: هرغيسا، وبوصاصو، وغاروي، وغالكعيو، ومقديشو، وبيلبوتين، وبيدوا، ودولو، وكيسمايو. وهي ما زالت معرضة للتهديدات الإرهابية لحركة الشباب والعنف العشائري في هذه المواقع، ولا سيما في جنوب الصومال حيث يتعذر الوصول إلى معظم الطرق بسبب التهديد الإرهابي. وقد حد ذلك بشدة من رصد وتنفيذ المشاريع والبرامج الإنسانية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد عملت كيانات الأمم المتحدة جاهدة لكي يظل من السهل على نظرائها الصوماليين الوصول إليها، ولكي تستجيب بسرعة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

٨٦ - وقد ظلت مستويات المخاطر الأمنية في المنطقة التي تهيئها بعثة الاتحاد الأفريقي في مطار مقديشو الدولي مرتفعة منذ التقييم الأخير الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٧. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال تنفيذ التدابير الموصى بها لتخفيف المخاطر من أجل تحسين مستويات الأمان والحماية بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة داخل المطار. وهناك مشاريع مماثلة جارية في بيدوا وبيلبوتين وكيسمايو.

٨٧ - وحتى ١١ آب/أغسطس، كان هناك ٥٤٥ موظفا دوليا و ١٦٤ ١ من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين المنشورين في جميع أنحاء الصومال. وقد رفع الحد الأقصى للموظفين في مقديشو من ٤٨٥ إلى ٥٢٥ موظفاً من أجل استيعاب الموظفين العابرين وتيسير الاستجابة الإنسانية في المناطق الأخرى. واستجابة لحالة الطوارئ التي فرضها الجفاف في الصومال، يعمل عدد متزايد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خارج مقديشو وتحتفظ هناك بوجود دائم من الموظفين الدوليين والوطنيين على حد سواء.

## سابعاً - الملاحظات

٨٨ - تبدي الحكومة الاتحادية، منذ توليها مهامها، التزاما قويا بالتصدي للتحديات الهائلة التي تواجه الصومال. وقد لاحظت شخصيا هذه الالتزامات في المؤتمر المعني بالصومال، والذي عُقد في لندن في ١١ أيار/مايو، كما لاحظت استمرار عزم المجتمع الدولي على دعم الصومال. وأثني على قيادة الرئيس "فارماجو" ورئيس الوزراء خيرى وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، وأحث جميع الصوماليين على العمل معا لترجمة الزخم المتجدد إلى تقدم حقيقي ومستدام.

٨٩ - وأرحب بالميثاق الأمني الذي اتفق عليه في لندن بين الصومال وشركائه من أجل إقامة قطاع أمني صومالي قابل للاستمرار على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات على أساس هيكل الأمن الوطني. وتقع المسؤولية الرئيسية عن الأمن على عاتق السلطات والمؤسسات الصومالية. وإنني أدعو قادة الصومال على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال المناقشات المتعلقة بتفاصيل هيكل الأمن الوطني من خلال عملية شاملة تهدف إلى تحقيق المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة. وسيسهم ذلك في جهود بناء الدولة وبناء السلام، وسيشكل فرصة هامة لتعزيز الهوية الوطنية لقوات الأمن الوطني الصومالية. وأحث أيضا الشركاء الدوليين على تقديم الدعم اللازم بطريقة منسقة وفي الوقت المناسب، وتطوير المؤسسات الأمنية الصومالية وتمكينها من تولي المسؤولية الأمنية تدريجيا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبغية إنشاء خط أساس موثوق به للاسترشاد به

في عملية الانتقال هذه، يجب على الجهات الصومالية الفاعلة المعنية أن تبذل قصارى جهدها، بدعم من الشركاء الدوليين، من أجل استكمال تقييم الجاهزية التشغيلية في الوقت المحدد. وفي المستقبل ينبغي أن يشمل ذلك القوات الإقليمية، بالإضافة إلى الجيش الوطني الصومالي.

٩٠ - واستناداً إلى نتائج مؤتمر لندن، اتخذت الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي خطوات هامة للنهوض بمراجعة الدستور المؤقت، وهو حجر الزاوية في الصومال الاتحادي المكتمل الأركان. ولا يوجد وقت أمام الصوماليين لإهداره في معالجة المسائل الصعبة المتعلقة بتقسيم السلطات والإيرادات والموارد بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وينبغي أن تكون الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع المدني وجماعات الأقليات قادرة على الانخراط بشكل مفيد في هذه المناقشات. وسيطلب الدستور الذي يخدم جميع قطاعات المجتمع الصومالي بناء توافق الآراء والحوار والمصالحة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال المشاركة النشطة للمرأة. وهناك حاجة أيضاً إلى إطار تشريعي انتخابي وإلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي. وتتواصل الأمم المتحدة والشركاء الدوليون مع البرلمان الاتحادي لتعزيز تمثيل البرلمانيات في مختلف اللجان التشريعية. غير أنه بدون التمويل الكافي لإجراء المراجعة الدستورية، يمكن أن تتأخر العمليات السياسية الأخرى ذات الصلة، بما فيها الاستعدادات للانتخابات العامة في عام ٢٠٢١. وأدعو المانحين إلى تقديم الدعم اللازم على وجه الاستعجال من أجل المضي قدماً بعملية المراجعة الدستورية. وستواصل كيانات الأمم المتحدة المعنية تقديم دعمها عن طريق المساعي الحميدة، وتيسير الحوار السياسي وتقديم المشورة التقنية.

٩١ - وأرحب بالاستعدادات الجارية من جانب إدارة "صوماليلاند" لإجراء الانتخابات الرئاسية التي طال انتظارها، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد كان التأخير المتكرر لإجراء الانتخابات مثار قلق بالغ، وأدى إلى تقويض مصداقية عملية إرساء الديمقراطية في "صوماليلاند". وأحث السلطات على ضمان عدم حدوث أي تأخير آخر في إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية.

٩٢ - ولا تزال لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أهمية حيوية لضمان الأمن في الصومال في الأجل المتوسط. وأحث أعضاء مجلس الأمن على دعم تنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراض بعثة الاتحاد الأفريقي، الذي اشترك في إجرائه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بغية تحديد مسار له مصداقته من أجل انسحاب البعثة في نهاية المطاف، مع توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به والمستدام للبعثة. فانسحاب البعثة من الصومال على عجل أو تسليمها المسؤولية قبل الأوان إلى المؤسسات الأمنية الصومالية، سيعرض التقدم المحرز في مجال الأمن للتراجع. ولذا ينبغي تنظيم عملية الانتقال الخاصة بالبعثة ودعمها بطريقة يمكن أن تنبئ بنهاية الوجود الأمني الدولي في الصومال دون فقدان المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس في السنوات العشر الماضية، وينبغي في نفس الوقت إيلاء نفس الاهتمام لبناء قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية في ظل سيطرة كاملة من الجهات الصومالية.

٩٣ - وأود أن أؤكد من جديد استمرار دعم المكتب لبعثة الاتحاد الأفريقي وكذلك للجيش الوطني الصومالي، في إطار الولاية المنوطة به والموارد المتاحة له. وأحث كيانات الأمم المتحدة على المشاركة في عمليات التخطيط للعمليات العسكرية ونقل المسؤوليات الأمنية للبعثة تدريجياً إلى قوات الأمن الصومالية. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها من أجل تحديد موارد الصندوقين الاستثنائيين للبعثة وللجيش الوطني الصومالي، ضماناً لعدم انقطاع الدعم.

٩٤ - ومما لا شك فيه أن تحقيق الأمن على المدى الطويل للصوماليين لن يعتمد فقط على التدخلات العسكرية، بل أيضا على ثقة السكان في قدرة السلطات الصومالية على ضمان المصالحة المحلية وسيادة القانون والحفاظ عليهما، بما يشمل سلسلة العدالة وخدماتها الأساسية. وإنني أرحب باستمرار المشاركة على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، ومستوى الحكومة الاتحادية، في تنفيذ النموذج الجديد للشرطة، الذي يشكل النظام الاتحادي عنصراً أساسياً فيه، والذي حظي بتأييد قوي في مؤتمر لندن. وأحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على التوصل بسرعة إلى اتفاق سياسي بشأن نموذج للعدالة والسجون في الصومال، وضمان تنفيذ نموذج الشرطة الجديد في الوقت المناسب وتوسيع هياكل الحكم المحلي في جميع أنحاء الصومال.

٩٥ - وفي حين تم تجنب تحقُّق أسوأ الاحتمالات، فإن خطر المجاعة لا يزال قائماً في النصف الثاني من العام. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية، بما في ذلك استمرار انعدام الأمن الغذائي بسبب تفاقم ظروف الجفاف وتزايد سوء التغذية والتشريد والتوترات بين العشائر. فهذه العوامل تنذر بازدياد ضعف المجتمعات المحلية الضعيفة بالفعل، ومن غير المتوقع أن يتحسن الوضع في هذا العام. وأرحب باستمرار الدعم السخي الذي يقدمه المجتمع الدولي للمجتمعات المتضررة من الجفاف، وبجهود الصوماليين الرامية إلى تعزيز المصالحة بين العشائر المتضررة. وأحث السلطات الصومالية على إيجاد المزيد من الوسائل البناءة لحل المنازعات. وأدعو أيضا المجتمع الدولي إلى توفير تمويل إضافي لتمكين الشركاء من الحفاظ على المستوى الحالي للاستجابة الإنسانية.

٩٦ - وما زال القلق يساورني إزاء حالة حقوق الإنسان في الصومال. فتجنيد حركة الشباب القسري لأكثر من ٢٠٠ طفل واختطافها ١٠٠ من شيوخ العشائر في غالمودوغ أمر يدعو للجزع. ومما يستوجب الشجب التكتيكات التي تستخدمها الجماعة وهجماتها العشوائية على المدنيين، وتقييدها لوصول المساعدات الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٩٧ - كذلك يساورني القلق إزاء تزايد عدد حالات العنف الجنسي، ولا سيما إزاء الأنماط الناشئة التي تشير إلى وقوع العديد من الاعتداءات الجنسية في مستوطنات المشردين داخليا. والعديد من الضحايا الناجين من الاعتداءات الجنسية لا يبلغون عن تعرضهم للاعتداء خوفا من الانتقام، وبينما يبدو أن الخدمات الطبية التي تقدم للناجين قد تحسنت، فإن ذلك المجال لا يزال يشكل مصدر قلق كبير.

٩٨ - ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار انعدام المساءلة عن عمليات القتل التي تستهدف المدنيين الذين شاركوا في العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. وأدعو إلى إجراء تحقيقات في هذه الجرائم وإلى تقديم الجناة إلى العدالة.

٩٩ - وأرحب بأن جميع الأطفال الذين أسروا في بوتلاند في آذار/مارس ٢٠١٦ قد أطلق سراحهم أخيرا. وأحث سلطات بوتلاند على مواصلة الوفاء بالتزاماتها بإلغاء أحكام السجن المفروضة على ٤٠ من الأطفال، ومواصلة العمل مع كيانات الأمم المتحدة لإعادة إدماجهم في مواقع أقرب إلى مناطقهم الأصلية.

١٠٠ - ويشكل النهج الشامل للأمن الذي اتفق عليه الصومال وشركاؤه الدوليون أمراً حاسماً لإحلال السلام والأمن الدائمين في الصومال. وأحث الحكومة الاتحادية وشركاءها الدوليين على الإسراع في تقديم الدعم المنسق.

١٠١ - وأشكر الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء التنمية الآخرين على تقديم الدعم المتواصل لعملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأشكر بصفة خاصة الاتحاد الأفريقي على شراكته الاستراتيجية المستمرة مع الأمم المتحدة في الصومال. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبقوات الأمن الصومالية لتضحياتهما المستمرة في الصومال من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد وخارجه.

١٠٢ - وأشيد بممثلي الخاص، مايكل كيتنغ، ونائبي ممثلي الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وموظفيه، وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملين في الصومال على عملهم الشاق المتواصل في ظل ظروف عصيبة.